تطور القضية الكشميرية في العلاقات الهندية الباكستانية: دراسة في البواعث والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية

The Development of the Kashmir Issue in Indo-Pak Relations: A Study of Motives, Implications and Future Scenarios

يسرا محمد رضا زغلول

طالبة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

محمد نور البصراتي

استاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

نادية حلمي موسي

استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

تعتبر قضية كشمير والصراع الهندي الباكستاني المرتبط بها من أكثر النزاعات تعقيدًا في جنوب آسيا، حيث تتقاطع العوامل الجغرافية والدينية والثقافية والتاريخية لتُشَكِل كيانًا معقدًا يؤثر على حياة الملايين من السكان في المنطقة. تعود جذور هذا الصراع إلى الفترة التي تلت استقلال الهند وباكستان عن الاستعمار البريطاني في عام ١٩٤٧.

في ذلك الوقت، تم تقسيم المنطقة إلى الدولتين المستقلتين الهند وباكستان، وكان يُفترض أن يتم اختيار مصير كشمير من خلال إجراء استفتاء شعبي. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا الاستفتاء حتى الآن، مما أسفر عن استمرار التوتر بين الهند وباكستان بشأن السيطرة على كشمير.

تتسم المنطقة بتنوعها الثقافي والديني، حيث يعيش فيها مسلمون وهندوس وسيخ، وتُعد كشمير محورًا هامًا للهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى السكان. يعتبر الصراع حول كشمير مصدر توتر دائم بين الهند وباكستان، مع تصاعد الأحداث العنيفة والاشتباكات على مر السنين، وخاصة في المناطق الحدودية.

يتجلى الصراع في تصاعد التوترات العسكرية والمواجهات المستمرة، مما يعكس تعقيدات الوضع وصعوبة إيجاد حلاً دائمًا لهذه القضية. يتطلب حل الصراع في كشمير استمرار الحوار الثنائي بين الهند وباكستان، بالإضافة إلى تضافر الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار وتحسين ظروف الحياة للسكان المتضررين من هذا النزاع.

وبناء على ما تقدم تهدف الورقة البحثية إلى تقديم رؤى يمكن أن يستفيد منها صناع السياسات وأصحاب المصلحة المشاركين في الجهود الرامية إلى معالجة وحل صراع كشمير ضمن السياق الأوسع للسياسة الخارجية الهندية من خلال دراسة المسارات التاريخية والأهداف الاستراتيجية والجهود الدبلوماسية وتأثيرات حقوق الإنسان، كما يساهم البحث في تحليل شامل للتعقيدات المحيطة بهذه القضية الدائمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية– حق تقرير المصير– النزاعات الإقليمية – الاستقرار الاقليمي

Abstract:

This research paper delves into the intricate dynamics of Indian foreign policy and its profound impact on the longstanding and contentious issue of Kashmir. The study aims to provide a comprehensive analysis of the historical context, policy frameworks, and the multifaceted repercussions of India's stance on the Kashmir conflict.

The historical backdrop is explored to understand the roots of the Kashmir conflict, tracing back to the partition of British India in 1947. The paper scrutinizes India's initial approach, subsequent policies, and the evolution of its foreign policy vis-à-vis Kashmir, encompassing diplomatic, military, and political dimensions.

A focal point of the research is the examination of India's strategic objectives in Kashmir within the broader framework of its foreign policy. The study investigates how India is regional and global aspirations intersect with its approach to the Kashmir issue, analyzing the impact on international relations and regional stability.

The paper critically assesses the diplomatic initiatives undertaken by India to address the Kashmir conflict, including dialogues with Pakistan, involvement in international forums, and engagement with the local population. It scrutinizes the effectiveness of these measures in achieving a lasting resolution and their implications on India's global image.

Furthermore, the research delves into the human rights aspect of the Kashmir conflict, evaluating the impact of India's policies on the residents of the region. The study considers the social, economic, and political ramifications, shedding light on the lived

experiences of the Kashmiri population and the challenges they face in the wake of Indian policies.

In conclusion, this research paper synthesizes a nuanced understanding of the intricate interplay between Indian foreign policy and the Kashmir conflict. By examining historical trajectories, strategic objectives, diplomatic efforts, and human rights implications, the study contributes to a comprehensive analysis of the complexities surrounding this enduring issue. It seeks to offer insights that can inform policymakers, scholars, and stakeholders involved in efforts to address and resolve the Kashmir conflict within the broader context of Indian foreign policy.

Keywords: Foreign policy - Right to self-determination - Regional conflicts - Regional stability

مقدمة

لعبت بريطانيا دوراً فعّالاً ومؤثراً في تخليق مشاكل في شبه القارة الهندية، مما أدى إلى ظهور العديد من التوترات والصراعات المتعلقة بمستقبل الإمارات فيما يتعلق بالانضمام إلى الهند أو باكستان. وكانت إمارة كشمير وجناجر وحيدرأباد ضمن هذه الإمارات التي شهدت العديد من تلك التوترات، حيث تم حل بعضها بالقوة من قِبَل الهند، كما في قضية جناجر وحيدرأباد. أما قضية كشمير، فظلت معلقة دون حل لفترة طويلة من الزمن، واستمرت النزاعات المتكررة بين الهند وباكستان في تهديد هذا الكيان السياسي الضخم الذي يُمثل شبه القارة الهندية.

ليس غريبًا أن يلجأ الهنود والباكستانيون إلى استخدام السلاح في محاولاتهم للسيطرة على إقليم كشمير، الذي شهد توترات متواصلة لما يقارب نصف قرن. يعود هذا التوتر إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم. وما زالت دون حلّ، مكوّنة جذور المشاكل والخلافات المستمرة بين الهند وباكستان، البلدين الشقيقين العدويين، منذ تقسيم القارة الهندية إلى دولتين بعد استقلالها.

في الوقت الحالي، تسيطر الهند على جزء كبير من إقليم كشمير، وتحديدًا ثلثي المنطقة الواقعة في جنوبها، فهي تحتوي على مناطق جامو وكشمير ولاداخ. أما فيما يتعلق بباكستان، فإنها تسيطر على الثلث الشمالي من الإقليم، يشمل مناطق بالتيستان وجلجت وبونش (يونج)، وتعرف هذه المنطقة اليوم باسم آزاد كشميرأو كشمير الحرة. إن العاصمة الإدارية لإقليم كشمير هي سريناجار وتقع في الجزء الهندي من الإقليم، وتعود هذه التقسيمات المؤقتة إلى عام ١٩٤٩. وهناك خط يعرف بخط وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة، يفصل بين الجانبين.

إشكالية الدراسة:

تعتبر القضية الكشميرية واحدة من أكبر النزاعات الحدودية والسياسية بين الهند وباكستان، حيث يتنازع البلدان على إقليم كشمير منذ الانفصال عن الإمبراطورية البريطانية في عام ١٩٤٧. تطورت القضية على مر العقود، وشهدت تبادل الهجمات العسكرية والتوترات السياسية والجهود الدبلوماسية المتعددة لحلها.

إن تطور القضية الكشميرية يشكل تحديًا كبيرًا للعلاقات الهندية الباكستانية، ويؤثر بشكل كبير على الأمن والسياسة والاقتصاد في المنطقة. وعليه تكمن إشكالية الدراسة في فهم البواعث والتداعيات الحالية والمستقبلية، وتحليل السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤثر في تطور العلاقات بين الهند وباكستان. ويتمثل التساؤل الرئيسي في **" ما هو تأثير تطور القضية الكشميرية على العلاقات الهندية الباكستانية، وما هي البواعث والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية المرتبطة بها؟"**

التساؤلات الفرعية

- ما هي العوامل التاريخية والثقافية والسياسية التي ساهمت في تصاعد القضية الكشميرية بين الهند وباكستان؟
- كيف يؤثر نهج الهند الخارجي في كشمير على العلاقات الثنائية مع باكستان؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة للتطورات في القضية الكشميرية وتأثيرها على العلاقات الهندية الباكستانية والمنطقة بشكل عام؟

أهمية الدراسة

تعتبر قضية كشمير واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا وحساسية في جنوب آسيا، حيث تتداخل العديد من العناصر في هذا النزاع ومنها العوامل الدينية والثقافية والسياسية. وتأتي هذه الدراسة لتعكس أهمية فهم تطور القضية الكشميرية وتأثيرها على العلاقات الهندية الباكستانية وتساهم في تقديم حلول وتوصيات للتعامل مع هذا النزاع المستمر وتحقيق الاستمرار في المنطقة ونجد أن أهداف الدراسة كالتالي:

١. تحليل البواعث والدوافع وراء تصاعد القضية الكشميرية والتوترات المستمرة بين الهند وباكستان.
٢. فهم تأثير القضية الكشميرية على العلاقات الثنائية بين الهند وباكستان على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية.

٣. تحليل التداعيات الحالية للقضية الكشميرية على المنطقة بشكل عام، بما في ذلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والنزاعات العسكرية والأزمات الإنسانية.
٤. استكشاف سيناريوهات مستقبلية للتطورات المحتملة في القضية الكشميرية وتأثيرها على العلاقات الهندية الباكستانية والاستقرار في المنطقة.
٥. تقديم توصيات وإرشادات للسياسيين والمحللين وصناع القرار للتعامل مع القضية الكشميرية والعمل نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة

منهج الدراسة

بحُكم طبيعة هذه الدراسة التي تشمل على وصف وتحليل القضية الكشميرية في العلاقات الهندية الباكستانية مع ذِكر المُرتكزات والتسلسل الزمني لتطور هذا النزاع فقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي هو أحد الأدوات المهمة التي يستخدمها الباحثون والمحللون في فهم وتفسير العمليات السياسية والمشكلات المعاصرة. كما يهدف إلى تحليل الظواهر والأحداث السياسية بدقة وتفصيل لفهمها بشكل أفضل واستنتاج النتائج والتوصيات الملائمة.

وبتطبيق المنهج الوصفي التحليلي السياسي على الدراسة السابقة ينطوي على التحليل المفصل للعناصر السياسية المرتبطة بالقضية الكشميرية وتأثيرها على العلاقات الهندية الباكستانية. يتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- تحديد السياق السياسي والذي يتضمن وصفًا مفصلاً للسياق السياسي العام في المنطقة والتحولات التاريخية التي أثرت على القضية الكشميرية. بحيث يتم تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل الخلفية للنزاع.
- تحليل الأطراف المعنية ويتطلب ذلك تحليلاً مفصلاً للهند وباكستان كأطراف رئيسية في القضية الكشميرية مُحَللاً المواقف السياسية والأهداف والاعتبارات الداخلية والخارجية لكل طرف، بالإضافة إلى القوى الدولية والإقليمية الأخرى ذات الأثر على النزاع.
- تحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الهند وباكستان فيما يتعلق بالقضية الكشميرية. بالإضافة إلى تقييم تأثير هذه السياسات على العلاقات الثنائية وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

من خلال هذا التطبيق، يتم فهم العناصر السياسية المرتبطة بالقضية الكشميرية وتأثيرها على العلاقات الهندية الباكستانية. يساهم التحليل الوصفي التحليلي السياسي في إلقاء الضوء على العوامل والتحولات السياسية التي

تشكل القضية الكشميرية، وتساعد في تقديم فهم أعمق للعلاقات بين الهند وباكستان والتحديات التي تواجهها في حل النزاع وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

تقسيم الدراسة

- المبحث الأول: الجذور التاريخية للصراع
- المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير للهند وباكستان
- المبحث الثالث: مستقبل الصراع الهندي الباكستاني والحلول المقترحة

• المبحث الأول: الجذور التاريخية للصراع:

تعتبر القضية الكشميرية واحدة من الصراعات الدولية المستمرة والمعقدة في العالم. حيث يتنازع الهند وباكستان على إقليم كشمير منذ استقلالهما في عام ١٩٤٧. تمتد جذور الصراع بين البلدين إلى فترة ما قبل الاستعمار، ولكن تأثير الاستعمار البريطاني على المنطقة وتقسيم الهند في عام ١٩٤٧ أسهم بشكل كبير في تصاعد التوترات والصراعات في كشمير.

أولاً: العوامل التاريخية المساهمة في تصاعد الصراع

يعود تاريخ الصراع الكشميري بين الهند وباكستان إلى شهر أغسطس من عام ١٩٤٧، حيث لم يُحدد مصير إقليم كشمير بالانضمام إلى الهند أو باكستان. والتي كان غالبية سكانها من الأقليات المسلمة، بينما كانت الهيئة الحاكمة تتألف من هنود. وفي ذلك الوقت من التقسيم، أعلن مهراجا كشمير الهندوسي رغبته في الانضمام إلى الهند بينما الشعب يريد الانضمام إلى باكستان ولم تستطع الهند ضمها بالقوة كما فعلت مع الإمارات الأخرى[١].

تصاعدت الاضطرابات عندما أعلن المهراجا في عام ١٩٤٧ انضمام كشمير للهند، فأعلنت الهند إرسال قوات لحماية الإقليم، واستولى المعلمون على أجزاء منه. شكّلت حكومة كشمير الحرة (أزاد كشمير) وجيش كشمير، وحظيا بدعم من باكستان، بينما استمر جزء من الإقليم تحت سيطرة الجيش الهندي. تصاعدت التوترات إلى حرب هندية–باكستانية أولى، استمرت لأكثر من عام حتى توقفت في يناير ١٩٤٩ بقرار من الأمم المتحدة.

اندلع الصراع الهندي الباكستاني مجددًا في أغسطس ١٩٦٥، وتدخل المجتمع الدولي وتوقف القتال بقرار من مجلس الأمن في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥م[٢].

كما اتخذ الاتحاد السوفيتي موقف الحياد في الصراع بين الهند وباكستان حول كشمير. واتفق محمد أيوب خان،

رئيس وزراء باكستان، ولال بهادور شاستري، رئيس الوزراء الهندي، على إجراء محادثات في طشقند بوساطة الاتحاد السوفيتي. اتفقت هذه المحادثات على عدة نقاط أساسية[٣]:

- **انسحاب القوات:** الاتفاقية أكدت على انسحاب القوات إلى الخطوط السابقة، وهو ما كان يهدف إلى تهدئة التوترات العسكرية.
- **حل مشكلة اللاجئين:** تم التركيز أيضًا على حل مشكلة اللاجئين الذين نزحوا بسبب الصراع، وذلك من خلال إيجاد آليات لحل وضعهم وتقديم الدعم اللازم لهم.
- **استعادة العلاقات:** الاتفاق استهدف استعادة العلاقات الطبيعية بين الهند وباكستان، وتحسين الروابط بين البلدين.
- **إطلاق سراح الأسرى:** كان جزءًا من الاتفاق تبادل الأسرى الحربيين بين الجانبين.
- **وقف الحملات الدعائية:** تضمن الاتفاق وقف حملات التحريض والدعائية التي كانت تُشوه العلاقات بين البلدين.

على الرغم من وقوع هذه الاتفاقية، إلا أنها لم تحلّ الصراع بشكل جذري، وظلت الخلافات والتوترات قائمة بين الهند وباكستان حول كشمير.

يبدو أن الحكومة الهندية تعتبر انضمام كشمير إليها أمرًا مؤقتًا، حيث يُشير ذلك إلى ضرورة موافقة سكان كشمير لجعل هذا الانضمام نهائيًا. ومع ذلك، يرى بعض الكتاب الهنود أن انضمام كشمير إلى الهند هو انضمام نهائي وغير مشروط، حيث لا يُعترف بالانضمام المؤقت في إعلان استقلال الهند. بالتالي، يُعتبر أن الحاكم العام للهند قد تجاوز سلطاته عندما علق انضمام كشمير إلى الهند نهائيًا بشرط إجراء استفتاء شعبي، لكن يُعتبر هذا الرأي محل نقاش لأنه يعتمد على القانون الداخلي الهندي دون النظر إلى ما يقتضي به القانون الدولي.

ومن منظور القانون الدولي، تُلزم الدولة بالالتزام بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى، حتى لو كانت هذه الالتزامات تعارض نصوص دستورها الداخلي.

دخلت قضية كشمير مرحلة من الجمود بعد انتهاء الحرب الهندية–الباكستانية وتوقيع اتفاقية سيملا في عام ١٩٧٢، حيث اختفت تقريبًا من رادار الاهتمامات الدولية، وسادت حالة من الهدوء النسبي في الإقليم نفسه[٤].

لكن ابتداءً من بداية الثمانينات، بدأ العنف يتجدد في كشمير، مصحوبًا بتصاعد للتيار الإسلامي الذي برز من خلال قوى سياسية جديدة تبدأ بالتأثير في ساحة الصراع ضد الهند. لجأت الهند إلى فرض سيطرتها مباشرة على الإقليم، وقامت بتعليق الحكم الذاتي في كشمير في عام ١٩٨٦ [٥].

شهدت المنطقة فترة من الهدوء النسبي لعدة سنوات، إلى أن تجددت القضية الكشميرية في عام ١٩٨٩ نتيجة لانتصار المقاومة الأفغانية وانسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، ودعم باكستان للحركة الكشميرية. هذه العوامل جميعها ساهمت في إعادة اشتعال قضية كشمير، حيث شهدت انتفاضة شعبية تطالب بتقرير مصير الإقليم، وتبعها إجراءات قمعية من قبل السلطات الهندية. تأثرت العلاقات بين الهند وباكستان بهذه التطورات المتصاعدة.

قد أدت سلسلة من الأحداث إلى تصاعد حدة التوتر في العلاقات بين الهند وباكستان. من بين هذه الأحداث كانت أزمة هدم المتطرفين الهندوس للمسجد البابري في كانون الأول ١٩٩٢، ومن ثم تفجيرات مومباي في آذار ١٩٩٣، حيث اتهمت الهند باكستان بالتورط في تلك الحوادث. زاد الصراع في عام ١٩٩٥ بين الدولتين حول كشمير بعد أن ترددت أخبار عن تدمير القوات الهندية لمسجد نور الدين والي وضريح ملحق به، وقتل عشرين من زعماء الثوار في كشمير [٦].

أعلنت باكستان تضامنها مع شعب كشمير واتهمت الهند بانتهاك حقوق الإنسان ودعت لتقرير مصير الشعب في كشمير. في نهاية ١٩٩٩، تبادلت الهند وباكستان الاتهامات حول تصعيد التوتر في إقليم كشمير، حيث حاول كل طرف تحميل الآخر مسؤولية هذا التصعيد. ولكن شهدت العلاقات بين البلدين فترات من الهدوء وتصاعدًا في الوضع قبل وبعد الحرب الباردة.

تم خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ إصدار عدة قرارات من قبل الأمم المتحدة وتعيين لجان لحل النزاع الذي نشب بين الهند وباكستان حول كشمير. وافقت باكستان على بعض تلك القرارات، في حين رفضتها الهند، إلا أن كل هذه المساعي لم تؤتِ ثمارها بسبب رفض كلٍ من الطرفين لبعض القرارات.

في عام ١٩٥٧، أُعيدت قضية كشمير إلى مجلس الأمن استنادًا إلى اقتراح من باكستان لإرسال قوات دولية إلى المنطقة. قام المندوب السويدي كوفار يارنغ بدراسة مقترحات لتسوية النزاع ونزع سلاح كشمير، إلا أن هذه المقترحات لم تجنُ النجاح بسبب استخدام الاتحاد السوفياتي حق النقض ضدها لصالح الهند. كما اتهمت الهند باكستان بعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

في عام ١٩٥٨، اقترح ممثل الأمم المتحدة فرانك جراهام إعلانًا يؤكد التزام الهند وباكستان بالسلام واحترام خط الهدنة، ودعا إلى دراسة إدارة المنطقة التي لا تحتلها الهند من كشمير بعد انسحاب القوات الباكستانية وفحص إمكانية وجود قوة من الأمم المتحدة هناك[٧].

في عام ١٩٦٥، أصدر مجلس الأمن قرارًا بوقف القتال وانسحاب القوات إلى خطوط وقف إطلاق النار المحددة سابقًا في عام ١٩٤٩. تُعتبر هذه الجهود الدولية جزءًا من السعي المستمر لإيجاد حل سلمي للنزاع في كشمير بين الهند وباكستان.

هذه القرارات كانت جميعها تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في شبه القارة الهندية واحترام إرادة أهالي كشمير السياسية. أثر هذا الصراع بشكل كبير على العلاقات الإقليمية والدولية وعلى شبه القارة الهندية نفسها، خاصة مع التصعيد العسكري بين الهند وباكستان في ظل التسلح النووي للبلدين في عام ١٩٩٨. هذا التصعيد يضفي أبعادًا جديدة في العلاقات الثنائية والدولية في هذه المنطقة المتوترة باستمرار، خاصة لباكستان التي تحيط بها دول معادية كالهند، ولكنها أيضًا تواجه عدم استقرارًا مع بعض الدول المجاورة كإيران وأفغانستان.

ثانياً: تحليل الجذور التاريخية للقضية الكشميرية

آثار الصراع في كشمير تمتد إلى الهند وباكستان وشبه القارة الهندية بشكل عام، حيث تزيد هذه الآثار من موجات الحركات الإرهابية والاستخدام السياسي لقضية الإرهاب في السياسات الخارجية، وتزيد من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. هذا يتجلى في العديد من الأحداث كالاضطرابات، والإضرابات، والاغتيالات السياسية، وعمليات الانفجار والاختطاف، والانقلابات العسكرية.

وبالتالي، يظهر عدم الاستقرار السياسي في شبه القارة الهندية حيث تنشأ أعمال العنف التي تستهدف الأنظمة السياسية وتصبح المظاهرات والإضرابات السياسية والعمليات الإرهابية والانقلابات العسكرية جزءًا من الواقع اليومي. كما تمتد تأثيرات هذه الأحداث أيضًا إلى علاقات الهند وباكستان المضطربة.

إن الأحداث التي وقعت في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١ أظهرت تصاعد التوترات بين الهند وباكستان. ففي عام ١٩٩٩ شهدت أزمة كار جيل توترات كبيرة بين البلدين، تلتها أحداث الهجوم على البرلمان الهندي في ديسمبر ٢٠٠١، الذي أدى إلى:

- اتهام الهند لجماعات إسلامية باكستانية بالضلوع في الهجوم[٨].
- تصاعد للتوترات بين البلدين، حيث قامت الهند باتخاذ إجراءات قاسية تجاه باكستان، بما في ذلك استدعاء سفيرها ووقف خطوط النقل مع باكستان.
- تصاعد أعمال العنف في كشمير عام ٢٠٠٢ وحدوث سلسلة من الهجمات المتبادلة بين الطرفين.
- تأزمت الأوضاع العسكرية أكثر، وشهدت الحدود تحشيدًا واستعدادات عسكرية من الطرفين على طول خط السيطرة في كشمير، مما زاد من التوترات الجيوسياسية بين البلدين.
- تصاعد التوترات السياسية في تلك الفترة، وأثارت المخاوف من حدوث صراع مسلح بين الهند وباكستان، مما دفع العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى التدخل للحد من التوترات والعمل على تهدئة الأوضاع.

إن جهود الوساطة والجهود الدولية كانت حاسمة في تخفيف التوترات بين الهند وباكستان خلال تلك الفترة. زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي وزيارة وزير الدفاع إلى المنطقة، وعرض الجانب الأمريكي لدور الوساطة، ساهمت جهودهم في تهدئة الأوضاع ومنع التصعيد إلى حرب.

ومن ناحية آخري نجد أن باكستان كانت تسعى لتقرير مصير كشمير واستمرت في المطالبة بهذا الحق منذ فترة طويلة. ومع ذلك، تغير موقفها في مطلع عام ٢٠٠٤، حيث أبدت استعدادها للمفاوضات الثنائية مع الهند بدلاً من الإصرار على تطبيق القرارات الدولية وتقرير مصير كشمير[٩].

هذا التغيير في الموقف الباكستاني يعكس استعدادها للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الهند بشكل مباشر وثنائي، دون شروط مسبقة تتعلق بحق تقرير المصير في كشمير، مما فتح الباب أمام حوارات ومفاوضات أكثر مرونة.

بالإضافة أن هذا الاتجاه نحو المفاوضات الثنائية بين البلدين دون شروط مسبقة حول حق تقرير المصير لشعب كشمير قدم فرصة جديدة لتحسين العلاقات والعمل على حل النزاعات بطرق سلمية وبناءة.

في الفترة التي ذكرتها، حدثت تحركات إيجابية بين الهند وباكستان لتحسين العلاقات بينهما. أعلنت باكستان تنازلات ملموسة للتهدئة وتحسين الوضع، مثل سحب الدعم عن مجموعات الجهاد وإقفال معسكرات التدريب وتخفيف الوجود العسكري قرب خط الفصل.

تم الاتفاق بين الهند وباكستان على بدء حوار شامل يتناول جميع القضايا الخلافية، بما في ذلك القضية الكشميرية، مما أدى إلى تحقيق توافق سياسي للتوجه نحو السلام في بداية عام ٢٠٠٤. هذا الاتفاق كان يهدف أيضًا إلى وقف تبادل العنف بين البلدين ومتابعة سياسة حسن الجوار.

ومن ناحيه آخري نجد أنه تلك الأحداث المأساوية في مومباي عام ٢٠٠٨، التي شهدت سلسلة من التفجيرات، أدت إلى ارتفاع التوتر بين الهند وباكستان. تبنت منظمة القاعدة مسؤولية جزء من هذه الهجمات، مما أثار اتهامات لتنظيم عسكر طيبة الباكستاني بالتواطؤ والتنسيق في التخطيط للهجمات. وألقت بظلالها الثقيلة على العلاقات بين البلدين، مما أدى إلى تدهور العلاقات وعودة التوترات إلى مستويات مرتفعة. تعثرت الجهود السابقة لتحقيق التقارب بين الهند وباكستان بعد هذه الأحداث الصادمة، مما أدى إلى استمرار دورة التوترات والمشاكل بين البلدين في الفترة التي تلت الهجمات.

تلك الأحداث المأساوية أدت إلى تأثيرات خطيرة على العلاقات بين الهند وباكستان والمشهد السياسي في المنطقة. من أبرز تداعيات هذه الأحداث[١٠]:

- **عودة التوتر:** زادت هذه الأحداث من حالة التوتر بين الهند وباكستان، وأدت إلى تعليق العمليات التي كانت تهدف إلى التطبيع بين البلدين.
- **تصاعد التهديدات والصراعات:** أدّى هذا التصعيد إلى عودة قضية كشمير إلى مرحلة الصدام، حيث شهدت المنطقة تصاعدًا في التوترات واشتدادًا في إطلاق النار عبر الحدود.
- **تصاعد المعارضة الداخلية:** تأثرت الحكومة الهندية بشكل كبير بردود الأفعال الداخلية للأحداث، حيث زادت المعارضة ضد الحكومة، مما قد يؤثر على استمراريتها في السلطة.
- **زيادة النشاط الأصولي:** شهدت المناطق الشمالية الغربية لباكستان زيادة في النشاط الأصولي، خاصة في المناطق التي تتزعمها القبائل والتي تعد ملاذًا لقيادات تنظيم القاعدة والجماعات المتشددة.

بدأت باكستان حملة بضغط من الولايات المتحدة والهند اعتبارًا من عام ٢٠٠٩ بهدف محاربة جميع حركات المعارضة والمقاومة المسلحة في البلاد، سواء كانت ضد طالبان في الغرب أو عناصر المقاومة على الحدود مع كشمير، وتم تمويل هذه الحملة من قبل الولايات المتحدة. يعلم الجميع أن الولايات المتحدة قدمت دعمًا لباكستان في جهودها لمكافحة الإرهاب والتطرف[١١]، وتم تقديم مساعدات مالية وتقنية في هذا السياق. يجب فهم أن هذه الجهود تأتي ضمن إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ولا تعتبر بالضرورة حملة محددة تستهدف "تصفية" الحركات المسلحة بشكل عام.

وبعد فترة انقطاع دامت أكثر من عام ونصف عام بعد هجمات مومباي الإرهابية في الهند، استأنفت الهند وباكستان محادثات السلام في العاصمة الهندية نيودلهي في عام ٢٠١٠، وذلك على مستوى وكلاء وزراء الخارجية بالبلدين[١٢]. ومع ذلك، لم يحقق البلدان تقدمًا يذكر في هذه المحادثات، وذلك بسبب اختلاف التركيز التاريخي بين

البلدين في القضايا ذات الاهتمام المشترك. تركز الهند بشكل رئيسي على مكافحة الإرهاب وتأكيد ضرورة وقف الدعم العابر للحدود للجماعات المتطرفة، بينما تركز باكستان بشكل أساسي على قضية كشمير التي تعتبر منطقة نزاعيه طويلة الأمد بين البلدين.

فعلى الرغم من محاولات الجانبين للتوصل إلى حلول، إلا أن التقدم كان محدودًا في ظل التركيز المختلف على القضايا الرئيسية. تظل هذه المحادثات جزءًا من جهود مستمرة لتحسين العلاقات بين البلدين وحل النزاعات المستمرة بطرق سلمية ودبلوماسية.

وخلال محادثات الهند وباكستان التي عقد في إسلام آباد في ونيو ٢٠١١ تبادل الجانبان وجهات نظر حول قضيه جامو وكشمير واتفقا على مواصلة المناقشات الهادفة إلى الإمام بهدف إيجاد حل سلمى عن طريق تضييق الخلافات وبناء التقارب ، وفى ٢٧ يوليو ٢٠١١ ذُكر ألا يكون أي مجال لدور طرف ثالث أو وساطة وتبادل الثقة.

ثالثاً: استكمال الصراع بعد تولي ناريندرا مودي

بالرغم التوترات المتواصلة، وجدت بعض المحاولات لتحسين العلاقات بين الهند وباكستان. في عام ٢٠١٤، تم تنصيب رئيس وزراء جديد في الهند، ناريندرا مودي، الذي أبدى استعدادًا لإعادة إحياء الحوار مع باكستان.

حيث عملت الحكومة الهندية تحت قيادة مودي على الحفاظ على سيادتها الكاملة على كشمير كجزء من الأراضي الهندية، وتؤكد على أن أي مناقشة بشأن كشمير يجب أن تكون ثنائية بين الهند وباكستان وفقًا لاتفاقيات سابقة.

ونجد أنه بعد تولي ناريندرا مودي رئاسة الوزراء في الهند، شهدت العلاقات الهندية الباكستانية حول إقليم كشمير تطورات هامة وتحولات ملحوظة. يُعَدّ التواريخ التالية نماذج للأحداث الرئيسية التي شهدتها العلاقات بين الهند وباكستان في الفترة من ٢٠١٤ حتى الآن:

- مايو ٢٠١٤: قام رئيس الوزراء الباكستاني السابق نواز شريف بزيارة تاريخية إلى نيودلهي لحضور حفل تنصيب ناريندرا مودي. تم استغلال هذه الفرصة لمناقشة القضايا الثنائية بين البلدين، بما في ذلك القضية الكشميرية.
- ديسمبر ٢٠١٥: تمت زيارة ناريندرا مودي إلى لاهور في باكستان في زيارة غير معلنة مفاجئة للتواصل مع نواز شريف. تمت خلال الزيارة مناقشة قضايا متعددة، بما في ذلك تعزيز التجارة والاستثمارات وقضايا الأمن بين البلدين[١٣].

- سبتمبر ٢٠١٦: تعرضت العلاقات بين الهند وباكستان لتدهور كبير بعد الهجوم الإرهابي على قاعدة عسكرية في أوري بولاية جامو وكشمير الهندية، والذي أسفر عن مقتل عدد كبير من الجنود الهنود. تبنت الهند موقفًا صارمًا واتهمت باكستان بدعم الجماعات الإرهابية في المنطقة. كما ألغت الهند محادثات السلام المقررة مع باكستان بسبب الهجوم الإرهابي في أوري.
- يونيو ٢٠١٧: تم إعلان هدنة في إقليم كشمير خلال شهر رمضان، وذلك في إطار مساعي لتهدئة التوترات وتحقيق الاستقرار في المنطقة.
- فبراير ٢٠١٩[١٤]: شهدت العلاقات توترًا حادًا بعد هجوم انتحاري في بولواما بكشمير، أسفر عن مقتل ٤٠ جنديًا هنديًا. قامت الهند بشن ضربات جوية على معسكرات جماعات إرهابية في باكستان، مما أثار تصاعدًا في التوترات العسكرية بين البلدين.
- أغسطس ٢٠١٩: ألغت الهند المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي، التي كانت تمنح كشمير وضعًا خاصًا ذاتيًا. اعتبرت باكستان هذه الخطوة خرقًا للقانون وتمت إضافة قوات إضافية في إقليم كشمير المتنازع عليه.
- فبراير ٢٠٢٠: شهدت العلاقات تصعيدًا آخر بعد هجوم إرهابي في بولواما، أسفر عن مقتل ٤٠ جنديًا هنديًا. قامت الهند بشن ضربات جوية ضد معسكرات إرهابية في باكستان.
- أغسطس ٢٠٢٠: أعلنت الهند عن تغيير في وضعية جامو وكشمير، وتقسيمها إلى اثنين من الأقاليم الاتحادية. رفضت باكستان هذا الإجراء واعتبرته انتهاكًا للقانون الدولي.
- فبراير ٢٠٢١: وقعت هدنة بين الجانبين عبر خط التحكم الفعلي في إقليم كشمير، مما أدى إلى تخفيف التوترات والاشتباكات في المنطقة.

منذ ذلك الحين، استمرت العلاقات بين الهند وباكستان في التوتر والتصعيد المتقطع على طول الحدود وفي إقليم كشمير المتنازع عليه. تبقى القضية الكشميرية ملفًا حساسًا ومعقدًا يتطلب حوارًا وجهودًا دبلوماسية مستدامة لتحقيق حل سلمي وعادل يلبي تطلعات الشعب المحلي في كشمير.

- **المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير للهند وباكستان:**

الموقع الجغرافي لكشمير يُعتبر عنصرًا ديناميكيًا يتأثر باستمرار التطورات المتعددة، مما يُغير دوره وأهميته الاستراتيجية. إن تطور وسائل النقل والتكنولوجيا وتغيرات الديناميات الجيوسياسية كلها تؤثر مباشرة على أهمية الموقع الجغرافي. يُدرك صانعو القرار أهمية الموقع النسبي لبلدانهم، وكيف يمكن أن يخدم ذلك أهدافهم ومصالحهم الاستراتيجية.

تتميز كشمير بأنها تقع في موقع استراتيجي يعكس أهمية هذه النقطة كمركز جغرافي حيوي ونقطة اتصال بين دول كبرى متنافسة. تفوقت كشمير من حيث الحجم والسكان والقوة وتكوينها الجيوبوليتيكي، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي البارز، حيث تجتمع فيه الصين والهند وباكستان وأفغانستان.

تشكل كشمير مركزًا استراتيجيًا مهمًا بين دول شبه القارة الهندية ودولها المجاورة، وهذا يظهر أهمية إقليم كشمير الجغرافية. فهو يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في جنوب القارة الآسيوية، حيث تتقاطع حدوده الشرقية والشمالية الشرقية مع حدود الصين في التبت وسينكيانج. في الشمال الغربي، يجاوره شريط واخان في أفغانستان وعلى بضعة أميال منه تقع منطقة تركستان. في الغرب والجنوب الغربي، تحده باكستان، وفي الجنوب تتقاطع مع الهند.

أولاً: أهمية إقليم كشمير بالنسبة للهند:

تحمل كشمير أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للهند على مدى خمسين عامًا رغم أغلبية سكانها المسلمين والحروب التي شهدتها. تلخص أهميتها كما يلي:

١- **الأهمية الأمنية:** تُعتبر ولاية كشمير نقطة أمنية حيوية أمام التهديدات الصينية والباكستانية.

٢- **الحاجز الجغرافي:** يُنظر إلى كشمير على أنها حاجز طبيعي مهم يحول دون امتداد فلسفة الحكم الباكستانية القائمة على الأسس الدينية، مما يُعتبر تهديدًا للأوضاع الداخلية في الهند التي تحتوي على أقلية مسلمة كبيرة.

٣- **القلق من الاستقلال**[١٥]: تخشى الهند أن يفتح استقلال كشمير الباب أمام أي ولاية هندية ذات أديان وثقافات متنوعة، مما يؤدي إلى مشاكل داخلية متنوعة.

٤- **الأهمية الاقتصادية والدفاعية:** كشمير تعتبر مدخلا اقتصادياً حيويًا إلى الأراضي الهندية من الغرب، وهي منطقة دفاعية ضرورية.

٥- **التوازن الديني والسياسي**[١٦]: وجود منطقة ذات أغلبية إسلامية في الهند يؤكد على الطابع العلماني للسياسة الهندية.

تُعتبر هذه النقاط أساسية لفهم السياق الاستراتيجي لكشمير بالنسبة للهند وتُظهر الأهمية الشاملة التي تحملها الولاية في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية.

ثانياً: أهمية إقليم كشمير بالنسبة لباكستان:

لدى باكستان، كشمير تحمل أهمية استراتيجية لا يمكن التنازل عنها أو تجاوزها، وتلخص هذه الأهمية في النقاط التالية:

١- **الأمن والمواصلات:** تُعتبر كشمير منطقة حيوية لأمن باكستان نظرًا لوجود طرق وشبكة سكك حديدية تعبرها في سرحد وشمال شرق البنجاب.
٢- **الأنهار والمياه:** ثلاثة أنهار رئيسية تنبع أو تمر في كشمير، تُعتبر أودية هذه الأنهار (السند، جليم، جناب) شريان الحياة في باكستان[١٧].
٣- **الترابط الاقتصادي والجغرافي:** توفر ولاية كشمير خطوط مواصلات رئيسية تمر عبر الأراضي الباكستانية، مما يجعلها مرتبطة بشكل وثيق مع باكستان.
٤- **الدخول البشري والعسكري:** كشمير تُعتبر مدخلًا شماليًا لباكستان وعتبة لدخول القوات الأجنبية من الشمال إلى الأراضي الباكستانية، مما يضعها على مقربة من القلب الحضري والاقتصادي في باكستان.
٥- **التاريخ والديمغرافيا:** كانت كشمير تحتل مكانة مهمة للغالبية المسلمة التي ترتبط من الناحية الجغرافية والدينية مع منطقة البنجاب، التي أصبحت جزءًا من باكستان.

تلك النقاط تبرز أهمية كشمير لباكستان سواء من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية أو السياسية والديمغرافية.

- **المبحث الثالث: مستقبل الصراع حول قضية كشمير والحلول المقترحة نحوه:**

بعد أن نظرنا في الماضي والحاضر للصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير، يمكن توقع أن تستمر التوترات والتحديات في هذا الصراع في المستقبل القريب. فالعلاقات الهندية الباكستانية معقدة بشكل كبير، والصراع حول كشمير يظل من أبرز النقاط الخلافية بين البلدين.

مستقبل الصراع يمكن أن يتأثر بعدة عوامل، منها الديناميات السياسية والثقافية والاقتصادية في المنطقة. مع وجود تاريخ طويل من النزاعات والتوترات، يبدو أن الحلول السلمية تظل تحديًا صعب الوصول إليه بسبب الأفكار والمواقف الثابتة من الجانبين.

ولكن هناك بعض الحلول المقترحة التي يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر والبحث عن حلول سلمية:

١- **الحوار والتفاوض:** تعد هذه الخطوة أساسية. يجب أن يعقد الجانبان حوارًا مباشرًا ومستدامًا لمناقشة القضايا الخلافية والبحث عن حلول تلبي مطالب الجماهير في كشمير وتحقق الاستقرار في المنطقة.

٢- **حكم ذاتي أو حكم محلي:** يمكن النظر في إعطاء كشمير درجة أعلى من الحكم الذاتي أو توسيع صلاحيات الحكومة المحلية لتمكين السكان من صنع قرارات تخدم مصالحهم[١٨].

٣- **الوساطة الدولية:** التدخل الدولي بوساطة منظمات دولية أو دول ذات تأثير كبير قد يكون له دور في تسهيل عملية الحوار بين الهند وباكستان.

٤- **احترام حقوق الإنسان:** ضمان حماية حقوق الإنسان في المنطقة والحفاظ على الأمن والاستقرار يعد أمرًا حيويًا.

٥- **التعاون الاقتصادي والثقافي:** تعزيز التبادل الاقتصادي والثقافي بين الهند وباكستان يمكن أن يسهم في تخفيف التوترات وبناء جسور التفاهم. بما في ذلك آن يعمل كلا الطرفين المشتركين في النزاع على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة الموجهة نحوهم لحل هذا النزاع.

٦- **المصالح المشتركة:** البحث عن المجالات التي يمكن أن تعود بالفائدة على الجانبين مثل التعاون في مجالات الطاقة أو المياه، قد يسهم في تحسين العلاقات.

٧- **الالتزام بالاتفاقيات الدولية:** التزام الهند وباكستان بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالصراع في كشمير يمكن أن يساهم في تخفيف التوتر.

٨- **تشجيع الدبلوماسية الثقافية:** تبادل الزيارات الثقافية والأدبية والتعاون في مجالات الفنون والرياضة قد يسهم في تعزيز الفهم المتبادل.

هذه الخطوات ليست سهلة وتتطلب إرادة حقيقية وتعاونًا شاملاً من كلا الجانبين. الحلول السلمية تتطلب تنازلات وحوار مستدام للوصول إلى تفاهم مشترك يحقق السلام والاستقرار في المنطقة.

وفى النهاية يمكن القول إن الصراع على كشمير قد لعب دوراً محورياً في توجيه حركة التفاعلات بين الهند وباكستان وكانت معظم جولات الصراع بين الجانبين تهدف إلى تعديل الأوضاع الاستراتيجية في كشمير. وتبدو أهمية كشمير الاستراتيجية في أنها تعطي لمن يسيطر عليها عمقاً استراتيجياً أكبر كما انه وفي ظل المتغيرات الجديدة التي تشهدها المنطقة فإن السيطرة على هذا الإقليم من شأنه أن يساعد من يسيطر عليه على إمكانية القيام بدور إقليمي ودولي أكبر من خلال أفغانستان التي يمكن عبرها خلق قنوات اتصال استراتيجية هامة مع دول وسط آسيا التي بدأت تدخل دائرة الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والصين وإسرائيل وغيرها بحكم ثرواتها النفطية الواعدة وفقاً للتقديرات الأمريكية.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة وهي:

١- أن القضية الكشميرية تعتبر قضية معقدة ومتشابكة، حيث تتداخل العوامل التاريخية والدينية والقومية والاقتصادية في تشكيلها.

٢- توضح الدراسة أن الجهود الدبلوماسية والتفاوضية لم تحقق تقدمًا كبيرًا في حل القضية، وذلك بسبب العقبات السياسية والثقافية والأمنية المستمرة.

وفي النهاية، يعرض المقال بعض التوصيات المستندة إلى النتائج التي تم التوصل إليها. وهي كالتالي:

- يجب على الهند وباكستان تعزيز الحوار والتفاوض بشكل مستدام وبناء الثقة المتبادلة لحل القضية الكشميرية.
- ينبغي أن تلعب المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية دورًا فاعلاً في تعزيز الحوار وتعزيز فهم القضية وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

إن حل القضية الكشميرية يتطلب تعاونًا جادًا وإرادة سياسية قوية من الهند وباكستان. حيث يجب أن يتخذ البلدين خطوات ثابتة نحو إيجاد حل عادل ومستدام يلبي تطلعات الشعبين الكشميريين ويعزز السلام والاستقرار في المنطقة. إن التغلب على التحديات المرتبطة بالقضية الكشميرية سيكون له تأثير إيجابي على العلاقات الهندية الباكستانية وعلى السلام والاستقرار في جنوب آسيا بأكملها.

ولذلك يجب الحث على العمل إلى تسويه هذا الصراع عبر العديد من الطرق والحلول وشهدت القضية الكشميرية محاولات للتسوية بالوسائل السلمية بعد أن فشلت المحاولات العسكرية في تحقيق ذلك.

الهوامش

١. أحمد دياب، "الموقف الأمريكي من أزمة كشمير الأبعاد والدلالات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٨، (مؤسسة الأهرام، القاهرة:١٩٩٩).

٢. أحمد طه محمد، "الصراعات الإقليمية في آسيا"، أوراق آسيوية، **مركز الدراسات الآسيوية**، العدد ٦، (جامعة القاهرة:١٩٩٦).

٣. الاء حسين محمد، "**الصراع في كشمير: الأثار والتداعيات**"، رسالة ماجستير، كليه العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٣، العدد ٢٣، ٢٠١٣

٤. التوازن بين الهند وباكستان في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الموقع الالكتروني: http://www.moqatle.com تم الدخول مايو ٢٠٢٣

٥. بشير عبد الفتاح، "الصراع الهندي–الباكستاني حول إقليم كشمير"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٧، (مؤسسة الأهرام، القاهرة:١٩٩٩).
٦. سامح غالي، "ثوابت ومتغيرات العلاقات الهندية–الباكستانية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٠، (مؤسسة الأهرام، القاهرة:١٩٩٧).
٧. عبد الرحمن عبد العال، **الهند وباكستان: الفشل في تجاوز الجمود**، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني:
http://www.ahramonline.eg/ تم الدخول مايو ٢٠٢٣
٨. عمرو حسن هاشم، **بدائل التسوية وسيناريوهات المستقبل لحل القضية الكشميرية**، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٩، ٢٠١١:
٩. https://www.ahewar.org/debat/nr.asp تم الدخول يونيو ٢٠٢٣
١٠. فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في الجغرافية السياسية**، (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى).
١١. فخري هاشم العبادي، "العلاقات الهندية–الباكستانية إلى أين؟"، **مجلة شؤون آسيوية**، العدد ٢، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة البصرة:٢٠١١).
١٢. كشمير: لماذا تتقاتل الهند وباكستان على هذا الإقليم:
https://www.bbc.com/arabic/world-47390233 تم الدخول يناير ٢٠٢٤
١٣. محمد عبد العاطي، "كشمير نصف قرن من الصراع"، **مجلة قضايا دولية**، العدد ٥١، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد:٢٠٠٢)
١٤. محمد فايز فرحات، **تداعيات تفجيرات مومباي على العلاقات الهندية–الباكستانية**، مركز الجزيرة للدراسات:
https://www.aljazeera.net/search/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%B2%20%D9%81%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D8%8C ، تم الدخول مايو٢٠٢٣
١٥. نادية فاضل عباس فضلي، **تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية–الباكستانية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
١٦. هاني الياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية (١٩٧١–١٩٩٤)**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

[١] فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في الجغرافية السياسية**، (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى).، ص٢٤٦.

[٢] نادية فاضل عباس فضلي، **تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية–الباكستانية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٢٠.

[٣] المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢٢

[٤٤] بشير عبد الفتاح، "الصراع الهندي-الباكستاني حول إقليم كشمير"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٧، (مؤسسة الأهرام، القاهرة:١٩٩٩). ص ٢٣٨

[٥] هاني الياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية (١٩٧١-١٩٩٤)**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص١٣٣-١٣٥

[٦] أحمد طه محمد، "الصراعات الإقليمية في آسيا"، أوراق آسيوية، **مركز الدراسات الآسيوية**، العدد ٦، (جامعة القاهرة:١٩٩٦)، ص٢١

[٧] سامح غالي، "ثوابت ومتغيرات العلاقات الهندية-الباكستانية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٠، (مؤسسة الأهرام، القاهرة:١٩٩٧). ص ١١٠-١١١

[٨] أحمد دياب، "الموقف الأمريكي من أزمة كشمير الأبعاد والدلالات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٨، (مؤسسة الأهرام، القاهرة:١٩٩٩). ص ٢٢١.

[٩] بشير عبد الفتاح، **الصراع الهندي-الباكستاني حول إقليم كشمير**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠

[١٠] محمد فايز فرحات، **تداعيات تفجيرات مومباي على العلاقات الهندية-الباكستانية**، مركز الجزيرة للدراسات:

https://www.aljazeera.net/search/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%B2%20%D9%81%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D8%8C ، تم الدخول مايو ٢٠٢٣

[١١] **التوازن بين الهند وباكستان في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، الموقع الالكتروني:

http://www.moqatle.com/ تم الدخول مايو ٢٠٢٣

[١٢] عبد الرحمن عبد العال، **الهند وباكستان: الفشل في تجاوز الجمود**، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني:

http://www.ahramonline.eg/ تم الدخول مايو ٢٠٢٣

[١٣] د. نادية فاضل، **"العلاقات الهندية الباكستانية وتأثير امتلاك السلاح النووي"**، (القاهرة: مركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢). ص ٢٠٣-٢٠٤

[١٤] كشمير: لماذا تتقاتل الهند وباكستان على هذا الأقليم:

https://www.bbc.com/arabic/world-47390233 تم الدخول يناير ٢٠٢٤

[١٥] محمد عبد العاطي، "كشمير نصف قرن من الصراع"، مجلة قضايا دولية، العدد ٥١، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد:٢٠٠٢)، ص ٣٩.

[١٦] الاء حسين محمد، "**الصراع في كشمير: الأثار والتداعيات**"، رسالة ماجستير، كليه العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٣، العدد ٢٣، ٢٠١٣، ص ٤

[١٧] فخري هاشم العبادي، "العلاقات الهندية–الباكستانية إلى أين؟"، مجلة شؤون آسيوية، العدد ٢، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة البصرة:٢٠١١)، ص ٤.

[١٨] عمرو حسن هاشم، **بدائل التسوية وسيناريوهات المستقبل لحل القضية الكشميرية**، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٩، ٢٠١١:

https://www.ahewar.org/debat/nr.asp تم الدخول يونيو ٢٠٢٣